

العنوان:	الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية : دراسة مقارنة
المؤلف الرئيسي:	محمد، علي هاشم علي
مؤلفين آخرين:	ابن عوف، طارق حسنة(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2017
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 155
رقم MD:	845254
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التشريعات الجنائية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/845254



جمهورية السودان

جامعة ادرمان الإسلامية
معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
قسم: الدراسات النظرية



الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية

(دراسة مقارنة)

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون المقارن

إشراف:

أ. د. طارق حسن ابن عوف

اعداد الطالب:

على هاشم على محمد

1438هـ - 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِسْتِهْلَال

قال تعالى :

(شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا
بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ)

سورة الشورى ، الآية (13)

إهداء

إلى روح والدتي

التي حملتني وارضعتني وسهرت الليالي ورعتني

نسأل الله لها الرحمة والمغفرة

إلى

روح والدي الذي علمني القيم والمبادئ والثبات وقول الحق

إلى

زوجتي وأبنائي وأخواني وأخواتي وكل من قدم لي المشورة

بالرأى والدعم المادي والمعنوي

شكر وتقدير

الشكر لله رب العالمين ثم الصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

إلى من حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريقة العلم والمعرفة

أخص بالشكر أساتذتي الجليل

البروفسير / طارق حسن ابن عوف

الشكر موصول إلى جامعة ام درمان الإسلامية وبالأخص معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي

والشكر أجزله لأسرة مكتبة جامعة النيلين ومكتبة القضائية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من كان له الدور الأكبر في اتمام هذا البحث

لما بذلوه من جهد وتحملوه من متاعب صاحب الفضل في أن أكمل هذا البحث

وكذا أخص بالشكر

الدكتور / يوسف محمد شيخ العرب أبوقرون

والشكر موصول إلى أسرتي هم سمر قلبي ونبع وجداني ونبراساً يضيئ فكري

وكذا الشكر إلى لجنة التحكيم الذين قبلوا أن يكونوا مشرفين علي هذا البحث

المتواضع علي ما بذلوه لإخراج هذه الرسالة .

فالجميع أقول لهم جزاكم الله عنى كل خير

مستخلص

تناولت الدراسة الضوابط القانونية للتشريعات الجنائية، وجاء أسباب إختيار الدراسة لحاجة التشريعات الوضعية لعلم المقاصد وأحكام الضوابط لإستيعاب ما ازدحم به الواقع من مستجدات كثيرة ومتسارعة ومتداخلة في مختلف شئون الحياة والتي تستوجب التعديل والتغيير والتطوير المستمر. استوجبت دراسة هذا الجانب القانوني المهم . للكشف عن مقصد المشرع ومراعاته في الفهم والتطبيق.تتمثل مشكلة الدراسة لم يضع المشرع القانون عبثاً أو اعتباطاً وإنما إبتغي هدفاً من ورائه وغاية. وسبباً وقصدأ. غير أن عناية فقهاء التشريع بمقاصدهم أقل بكثير مما هو عند أهل الشريعة الإسلامية. وذلك لان الداعي الذي قام عند فقهاء الشريعة الإسلامية لم يرقم عند أهل القانون وبيان ذلك قابلية التشريع الوضعي للتعديل المستمر مقارنة بصلاحيه الشريعة لكل عصر هذا بجانب أن إهمال اعمال الضوابط القانونية فى التشريعات الوضعية عمداً أو يجعل من التشريع معيباً شكلاً أو موضوعاً. تكمن أهمية الدراسة في التساؤل عن ماهية الضوابط التي يجب على الشارع الإلتزام بها عند وضعه نصوص التشريع الجنائي، فإذا كانت سلطة الشارع التقديرية فى التدخل بالتجريم والعقاب تتسم بالإتساع، فإن سلطته فى صياغة هذه النصوص ليست كذلك. وتهدف الدراسة الي معرفة الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية، ومعرفة وخصائص التشريع الجنائي فى الفقه الإسلامي والقانون، وبيان وظيفة التشريع الجنائي الإسلامي فى حماية الحقوق، وإرساء مفهوم الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية. ودراسة التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية بالأخص القانون السوداني. واستخدام الباحث فى هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي حيث استعرض آراء الفقهاء المسلمين وأدلتهم فى ذلك، ثم تحليل هذه الآراء ومناقشتها للوصول للرأي الراجح منها المستند الي دليل ومن ثم مقارنته بما جاءت به بعض التشريعات العربية أو غيرها. وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان بخلاف التشريعات الوضعية التي تحتاج إلى التعديل والتطور المستمر لمواكبة المصلحة العامة وحاجة المجتمع، لكل من السلطة التنفيذية أو

الشريعة حق إقتراح القوانين أو تعديلها على أن تعرض على البرلمان، عند وضع تشريع يحكم الأفراد أو المجتمعات لابد من وجود ضوابط شكلية أخرى موضوعية تحكم ذلك التشريع، أحكام التشريع الجنائي الإسلامي فيها من الدقة والشمول للإحكام التي يجب من خلالها محاسبة الجناة علي ارتكابهم لإي جريمة يرتكبونها. وقد خلصت الدراسة الى العديد من التوصيات اهمها: ضرورة العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة فى التشريعات الجنائية، وتفعيل عمل المحاكم الجنائية ودورها فى الرقابة على دستورية القوانين فى ضوء تطورات العملية السياسية فى السودان، والعمل على تعزيز إستقلالية القضاء السودانى وفقاً للأحكام القضائية والدستورية لما لذلك من أثر على الحياة السياسية فى السودان، وضرورة تحديد المركز القانونى لكل من التشريع ومصدرها منعاً للاندواجية كما هو الحال فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع الوضعى، وضرورة الإهتمام بالعلوم القانونية والعلوم المساعدة المتمثلة فى علم الاجتماع وعلمى الاجرام والعقاب لإعداد سياسة جنائية مستنيرة كضابط من ضوابط التشريع.

Abstract

The study examined the legal controls of criminal legislation, and stated the reasons for selecting the study to the need of positivism legislation aware of the purposes and provisions of controls to accommodate crowded with reality of many rapid and overlapping developments in various affairs of life, that require amendment and change and continuous improvement. This necessitated the study of the legal aspect is important. To reveal the intent of the legislature and taken into account in understanding and Alttbaiq.taاتمthel study the problem did not put in vain legislator law or arbitrarily, but rather, seeking a target from behind and very. The reason that Qsadda.gar care legislation scholars Bmqasdhm much lower than it is when the people of the Islamic Sharia. This is because the calling done when the scholars of Islamic law has not when the people of the law and a statement that portability legislation of the man for continuous adjustment compared to the validity of the law of each era this next to the neglect of the work of legal controls in the man-made laws intentionally or makes the legislation flawed form or Moduaa.tkmen importance of the study in wonder what the controls that the street must abide by when you put the texts of criminal legislation, if the estimated street authority to intervene criminalization and punishment are spacious, the authority in drafting these texts are not Kzlk.utedv study to know the legal regulations for the application of criminal legislation, and to know the characteristics of the legislation Criminal in Islamic jurisprudence and law, the statement of the function of the Islamic criminal legislation to protect the rights, and the establishment of the concept of legal controls to apply Ganaiah.odrash legislation Islamic criminal legislation compared to man-made laws in particular law Alsudana.osthaddam researcher in this study inductive analytical method which accept the views of Muslim scholars and their evidence in so, then analyze these views and discussed to reach an opinion correct them based on the evidence and then compared to what brought him some Arab legislation or Gerha.oukd study found a number of

findings, including: the validity of Islamic law for all times other than man-made laws that need to be edited and continuous development to keep pace public interest and the needs of the community, each of the executive branch or the law the right to propose laws or amended to be brought to the parliament, when developing legislation governing individuals or communities to be and the presence of other formal controls an objective that control legislation, the provisions of the Islamic criminal legislation of accuracy and comprehensiveness of the provisions which they must be held accountable the perpetrators to commit any crime they commit. The study concluded that many of the recommendations including: the need to conduct Almvved of specialized studies in criminal legislation and scientific research, and activate the work of the criminal courts and their role in overseeing the constitutionality of laws in the light of the political process in Sudan, developments, and work to strengthen the independence of the Sudanese judiciary in accordance with judicial decisions and constitutional, given their impact on political life in Sudan, and the need to determine the legal status of both the legislation and the source to prevent Azdwageh as is the case with regard to Islamic law as a source of legislation of the man, and the need to focus on science and legal Sciences of the sociology and scientific crime and punishment to prepare Mstenberh criminal policy officer Posting of the legislation.

المقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد تعتبر الأمة الإسلامية هي كغيرها من أمم الأرض .. على هذه القاعدة فان بالإمكان تقييمها بميزات تشريعها ، والتشريع الإسلامي في مادته ومضمونه أضخم وأشمل تشريع عرفته البشرية عبر تاريخها ، فلا تدانيه في شموله وثرائه غيره من التشريعات الأخرى قديمها وحديثها بما فيها التشريع الروماني، والذي ظل مفخرة الأمم الغربية حتى عصرنا الحاضر . أما في شكله ومظهره ، فهو من أعرس التشريعات لافتقاده إلى حسن الصياغة والترتيب والترقيم وسهولة العبادة، وغيرها من السمات الضرورية اليوم للقوانين المعاصرة.

ولا خلاف في أن القانون في كل أمة أو مجتمع هو حاجة أكيدة لا غنى للجماعة عنها، فهو الذي ينظم المجتمع ويضبط سلوك أفراده ويحفظ للمحكوم حقوقه وواجباته، وبه تستفيد الجماعة من طاقات افرادها، فيتحقق لهم الأمان والإستقرار، فيمحسون جهودهم للكسب والانتفاع لانفسهم ونفع مجتمعهم،والبديل المؤكد عن القانون هو الفوضى والإضطراب الأمنى،وفقد المصالح الضرورية التي تتوقف عليه حياة الناس ومغزى اجتماعهم.

1/أسباب إختيار الموضوع:

إن حاجة التشريعات الوضعية لعلم المقاصد وأحكام الضوابط لإستيعاب ما ازدحم به الواقع من مستجدات كثيرة ومتسارعة ومتداخلة في مختلف شئون الحياة والتي تستوجب التعديل والتغيير والتطوير المستمر. استوجبت دراسة هذا الجانب القانوني المهم . للكشف عن مقصد المشرع ومراعاته في الفهم والتطبيق.

2/مشكلة البحث:

لم يضع المشرع القانون عبثاً أو اعتباطاً وإنما إبتغي هدفاً من ورائه وغاية. وسبباً وقصدًا. غير أن عناية فقهاء التشريع بمقاصدهم أقل بكثير مما هو عند أهل الشريعة الإسلامية . وذلك لان الداعي الذي قام عند فقهاء الشريعة الإسلامية لم يرق عند أهل القانون وبيان ذلك قابلية التشريع الوضعى للتعديل المستمر مقارنة بصلاحيه الشريعة لكل عصر

هذا بجانب أن إهمال أعمال الضوابط القانونية فى التشريعات الوضعية عمداً أو يجعل من التشريع معيباً شكلاً أو موضوعاً.

3/أهمية البحث :

تعتبر الدراسة التساؤل عن ماهية الضوابط التى يجب على الشارع الإلتزام بها عند وضعه نصوص التشريع الجنائى؟

فإذا كانت سلطة الشارع التقديرية فى التدخل بالتجريم والعقاب تتسم بالإتساع ، فإن سلطته فى صياغة هذه النصوص ليست كذلك.

وترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات :

أولاً : فمن ناحية الملاحظة هو زيادة تدخل الشارع بالتجريم والعقاب فى الكثير من المسائل، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الإفراط فى التجريم والعقاب ، وهذا المسلك لا يقتصر على القانون الوطنى فحسب ، بل أن التشريعات المقارنة قد شهدت كبيراً فى مجال التجريم والعقاب، وكثرة تدخل الشارع بالتجريم توجب البحث عن الضوابط التى يجب عليه الإلتزام بها إستخدامه لهذه السلطة.

ثانياً: من حيث التجريم والعقاب:ينال من حقوق الأفراد وحررياتهم على نحو كبير، ومن شأن عدم وجود ضوابط على سلطة الشارع أو عدم فاعليتها أن يهدد بالإفتئات على هذه الحقوق ، وأن يجعل مركز القدر ضعيفاً تجاه الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن من شأن وجود هذه الضوابط أن تؤدى إلى تدعيم الثقة بين الحكام والمحكومين فالفرد يعلم أن هنالك مجالاً محتجزاً لا تستطيع سلطة الدولة أن تتعداه أو أن تتجاوز نطاقه ، وأن هنالك ضوابط مصدرها الدستور تنقيد بها سلطة الدولة، والدولة بمراعاة هذه الضوابط تكون قد كفلت إحترام مواطنيها وأعملت مبدأ سيادة القانون.

ونصوص الدستور التى تتصل بإصول التجريم والعقاب تتسم من حقيقتها بغلثها وعموميتها، ويتعدد أوجه تفسيرها وكذلك فإن دور المحكمة الدستورية العليا فى وضع ضوابط للتجريم والعقاب يتسم بأنه دور خلاق مبدع، تجاوزت به المحكمة الإطار الضيق لنصوص الدستور لتستلهم حكمة هذه النصوص ، وأرست قضاء رفيع المستوى عالجت به القصور التشريعى ووضعت سياقاً يحمى الحقوق والحرريات.

4/اهداف البحث:

وتهدف الدراسة الي الآتي:

1. معرفة الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية .
2. معرفة وخصائص التشريع الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون.
3. بيان وظيفة التشريع الجنائي الإسلامي في حماية الحقوق.
4. إرساء مفهوم الضوابط القانونية لتطبيق التشريعات الجنائية.
5. دراسة التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية بالأخص القانون السوداني.

5/منهج الدراسة:

سوف استخدام في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي حيث استعرض آراء الفقهاء المسلمين وأدلتهم في ذلك، ثم تحليل هذه الآراء ومناقشتها للوصول للرأي الراجح منها المستند الي دليل ومن ثم مقارنته بما جاءت به بعض التشريعات العربية أو غيرها وذلك من خلال:

1. القراءة الدقيقة لعدد من الكتب الفقهية والقانونية القديمة والحديثة وجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ووضعها في قالب يحقق أهداف هذه الدراسة.
2. الاستناد إلي الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة المطهرة في جزئيات وحيثيات البحث.
3. المقارنة بين الأسس الشرعية والقانونية.
4. الحرص عي سلامة لغة الدراسة ووضوحها.
5. الحرص علي التزام الأمانة العلمية في عزو الأقوال الي قائلها والنصوص إلي أصحابها.

6/ أدوات الدراسة:

سوف اعتمد في هذه الدراسة الأدوات التالية:

1. القرآن الكريم والسنة المطهرة والآيات القرآنية الي سورها وتخريج الأحاديث النبوية.
2. المراجع وخاصة أمهات الكتب.
3. الدراسات السابقة.
4. الأطلاع علي الدراسات والأوراق المقدمة في المؤتمرات والسمنارات المتقدمة.
5. الأطلاع والبحث علي وفي الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).
6. الرجوع إلي الله أولاً وأخيراً ثم إلي المشرف في كل ما خفي وطلب يد العون والمساعدة عند الحاجة.

7/ الدراسات السابقة :

1/ الدراسة الأولى محمد بديع علي : 2011م :

بعنوان : الإصلاحات التشريعية التي ينبغي جزؤها كمنطلق للإصلاح السياسي .
أصبح الإصلاحات الدستورية مطلباً تتنادى به خلال الأونه الأخيرة ، قوى حزبية، ونقابية، وشبابية، ومجتمعية بشكل ضاغط ، وأخذ التعبير عن هذا المطلب ، يظهر بقوة من خلال المسيرات والإعتصامات والندوات والدراسات وغير ذلك من وسائل التعبير، وقد كان هذا الموضوع يظهر حيناً مع فسحه للحرية، ويصمت أحياناً أخرى بفعل فاعل تنتقص الحريات من سلطاته وإمتهاداته .

الدراسة الثانية: سامر سعد مفلح القطارنه 2013م

بعنوان : الرقابة الدستورية والتشريعية على القوانين فى المملكة الاردنية.
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف القانونى بالرقابة التشريعية والدستورية على القوانين، ودراسة وتحليل وتطور الرقابة فى الاردن ،وتقويم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات حول موضوع الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن المحكمة لا تفضى ببطلان أو إلغاء القانونى غير الشرعى بل تمتنع فقط عن تطبيقه، نصت المادة (25) من الدستور على اناطة السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ، وهذا يعنى أن مجلس الامة لا ينفرد بالوظيفة التشريعية وإنما تشترك السلطة التشريعية فى هذا الإختصاص.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة اعداد المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية والقانونية المتخصصة فى الرقابة التشريعية ، تفعيل عمل المحاكم الجنائية ودورها فى الرقابة على دستورية القوانين فى ضوء تطورات العملية السياسية فى الأردن.

الدراسات الثالثة: هاشم هانى محمود العريضه (2014م)

دراسة بعنوان: (الحماية الجزائية للجرائم فى التشريعات الأردنية) كلية الدراسات العليا ، كلية القانون ، جامعة الزعيم الازهرى 2014م.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن المشرع الاردنى يعتبر العرض حقاً يجوز لصاحبه أن يتصرف فيه بالرضا الصادر ممن يملكه. كما أن جرائم الإعتداء على العرض أصبحت ظاهرة إجتماعية ملفته للنظر.

أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة هي العمل على تعديل النصوص القانونية الخاصة بالجرائم فى العقوبات الأردنية ، نتمنى على المشرع الأردنى تشديد العقوبات فى جرائم الاعتداء على العرض بحيث تصبح الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة.

الدراسة الرابعة: اسامة الحمورى (2009م):

دراسة بعنوان: (مبادئ الشريعة الإسلامية) جامعة دمشق لعام 2009م

وتهدف الدراسة الي تتبع حركة الفقه الاسلامى فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حتى عصرنا الحاضر. والتعرف على كل التطورات التي حدثت للفقه الاسلامية وما مر به من مراحل.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي صلاحية الشرعية الإسلامية لكل زمان ومكان لانها لدن حكيم عليم، وأن الشريعة الإسلامية بالمعنى الإصطلاحى هو جملة الأحكام والقواعد التي سنها الله لعبادة .

أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة تفعيل عمل المحاكم الشرعية بالقرآن والسنة ودورها هي الرقابة على دستورية القوانين، العمل على تعزيز إستقلالية القضاء فى كل الدول الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى المقدمة بعنوان الإصلاحات التشريعية تناول الباحث موضوعاً من حيث الإصلاح السياسى والتشريعات السياسية.

أما الدراسة الثانية المقدمة من الطالب سامر سعد على القوانين فى المملكة الاردنية تناول الباحث هذه الدراسة من الرقابة على التشريعات على القوانين فى المملكة الاردنية .

أما الدراسة الثالثة المقدمة من الطالب: هاشم هانى تناولت الحماية الجزائية للجرائم فى التشريعات الاردنية فقد تناول موضوعة الحماية للجرائم فقط وفى حدود القانون الاردنى .

أما الدراسة الرابعة :المقدمة من الطالب أسامة الحمورى وهى بعنوان مبادئ الشريعة الإسلامية تناول الباحث هذه الدراسة من مفهوم الشريعة الإسلامية فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حتى عصرنا هذا.

أما دراستى وهى بعنوان الضوابط الفقهية والقانونية للتشريعات الجنائية وقد تناولت فيها التشريعات السودانية فى الفقة الاسلامى والقانونى فقد جاءت دراستى مخالفة للدراسات السابقة فى الفقه والقانون والقوانين المعاصره.

خطة البحث :

الفصل الأول: التشريع فى العصور القديمة وتعريفه وخصائصه ومشروعيته

المبحث الأول : التشريع فى العصور القديمة

- المطلب الأول: التشريع فى عهد الفراعنة :
- المطلب الثانى: التشريع فى العصور الوسطى :
- المطلب الثالث: التشريع فى العصر الجاهلى :
- المطلب الرابع: التشريع فى صدر الإسلام :

المبحث الثانى: تعريف التشريع وخصائصه ومشروعيته

- المطلب الأول: تعريف التشريع :
- المطلب الثانى : خصائص التشريع :
- المطلب الثالث: أصول التشريع :

الفصل الثانى: مبدأ الشرعية الجنائية وأثره فى الجرائم والعقوبات

المبحث الأول: مبدأ الشرعية الجنائية:

- المطلب الأول: أصل نشأة مبدأ الشرعية :
- المطلب الثانى: قاعدة عدم رجعية القانون :
- المطلب الثالث: قاعدة رجعية القانون الأصلح للمتهم :

المبحث الثانى: الجرائم والعقوبات فى ظل مبدأ الشرعية:

- المطلب الأول: مفهوم الجريمة فى ظل مبدأ الشرعية :
- المطلب الثانى: مفهوم العقوبة فى ظل مبدأ الشرعية :

المبحث الثالث: الهدف من العقوبة:

- المطلب الاول: مفهوم العقوبة وهدفها فى الشريعة الإسلامية :
- المطلب الثانى: بين الشريعة والقانون :

المبحث الرابع: العقوبات المطبقة على الشخصية المعنوية فى القانون الجنائى السودانى:

- المطلب الأول: المبادئ الأساسية للقانون الجنائى :
- المطلب الثانى: المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين :

- المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي:
- المطلب الرابع: العقوبات المطبقة على الشخصية المعنوية:
- المطلب الخامس: موانع المسؤولية الجنائية

الفصل الثالث: المبادئ الأساسية التي تتعلق بمبدأ الشرعية وعلاقتها بالدستور والوظائف التشريعية

المبحث الأول: المبادئ الأساسية التي تتعلق بمبدأ الشرعية علي الجرائم المرتكبة بالخارج:

- المطلب الأول: المبادئ والنتائج التي تترتب على التشريع:
 - المطلب الثاني: مبدأ إقليمية القانون الجنائي في التشريعات السودانية:
 - المطلب الثالث: مبدأ الإقليمية وتطبيقه علي الجرائم المرتكبة في الخارج:
- المبحث الثاني: علاقة التشريع الجنائي بالدستور والوظائف التشريعية**

- المطلب الأول: السلطة ومبدأ الشرعية:
- المطلب الثاني: الوظائف التشريعية:

الخاتمة:

- أولاً: النتائج.
- ثانياً: التوصيات: